الاثار المترتبة على اختيار النظام الانتخابي

The effects of choosing the electoral system

ا.و مهند ضياء عبدالقادر م.م ياسر كريم خليفة

كلية القانون-الجامعة المستنصرية

الملخص:

يتحدث بحثنا الموسوم (الاثار المترتبة على اختيار النظام الانتخابي) عن موضوع ذو اهمية عملية كبيرة جدا . بل ان اهميته العملية تفوق بكثير جدا اهميته النظرية او الآراء الفقهية المطروحة بشأنه .. حيث ان اتجاه الدولة لصياغة نظام انتخابي معين لمحاكاة عمليات الانتخاب فيها يجب ان يتزامن مع دراسة حقيقية للظروف المحيطة بالدولة من كافة الجوانب ..حيث ان ذلك يؤثر كثيرا في النتائج والاثار المترتبة على اختيار وصياغة النظام الانتخابي .. فالأصل في كل عملية انتخابية وما يحيط بها هو الوصول الحقيقي للتعبير عن الارادة العامة التي يمثلها شعب الدولة . فاي انتخاب لا يصل لهذه النتيجة الاساسية لا يقترب من فكرة الانتخاب الا عنوانا .. وقد حاولنا بيان الاثار المترتبة على اختيار النظام الانتخابي في اكثر النظم الانتخابية شيوعا وهو نظام الاغلبية ونظام التمثيل النسبي .

الكلمات الدالة : نظم انتخابية – نظام الاغلبية – نظام التمثيل النسبي

Abstract:

Our research entitled (The effects of choosing the electoral system) talks about a subject of great practical importance. In fact, its practical importance far exceeds its theoretical importance or the jurisprudential opinions presented about it.. As the state's tendency to formulate a specific electoral system to simulate the electoral processes in it must coincide with a real study of the circumstances surrounding the state from all sides.. As this greatly affects the results and effects resulting from choosing and formulating the electoral system.. The origin of every electoral process and what surrounds it is the real arrival to express the general will represented by the people of the state. Any election that does not reach this basic result does not come close to the idea of election except in title.. We have tried to show the effects resulting from choosing the electoral system in the most common electoral systems, which are the majority system and the proportional representation system.

Keywords: Electoral systems - Majority system - Proportional representation system

المقدمة (the introduction)

مما لا شك فيه ...فان الانتخابات اصبحت هي الوسيلة الاساسية الناجعة لتأكيد حقيقة ان الشعب هو مصدر السلطات وهو المستفيد الحقيقي من تنظيم السلطات العامة داخل الدولة.

وبغية تحقيق النتائج المرجوة من الانتخابات فان الدول تحرص على ان تجري هذه الانتخابات وفق افضل الصيغ القانونية والفنية وبما يتلاءم والظروف الخاصة في كل دولة.

فالنظرة الى الانتخابات يجب ان لا تكون مجردة من نظرة موضوعية شاملة الى مجمل الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وطبعا السياسية داخل الدولة ...بمعنى ان اختيار طريقة او نظام معين لإجراء الانتخابات يجب ان يتوافق حقيقة مع ما تمر به الدولة ، لأنه بعكس ذلك فان الانتخابات ستاتي بنتائج خلاف ما كان يتوقع منها او ما نظمت لأجله.

ان النظم الانتخابية في الدول مختلفة ومتعددة . فالنظم قد تختلف استنادا الى طريقة التصويت وقد تختلف استنادا الى طريقة حساب الاصوات... الا ان ابرز النظم الانتخابية السائدة في الدول هي نظم الانتخاب القائمة على اساس الاغلبية ونظم الانتخـــاب القائمة على اساس التمثيل النسبي . واختلاف الدول في الاخذ بهذا النظام او ذاك سيؤدي الى اختلاف الاثار المترتبة على الاخذ بهذا النظام او ذاك .

وفي هذا البحث سنحاول بيان اهم الاثار المترتبة على الاخذ بنظام الاغلبية الانتخابية الاثار المترتبة على نظام التمثيل النسبي .

اهمية البحث:

تظهر اهمية البحث في انه محاولة لبيان الاثار المترتبة على اختيار الدولة لهذا النظام الانتخابي او ذاك . وكيفية السعي لتحقيق ابرز واكبر تمثيل ممكن للإرادة الشعبية داخل الدولة وبما يعزز ويؤكد مبدا الشعب مصدر السلطات العامة في الدولة .

مشكلة البحث:

ان المشكلة الاساسية التي تواجه موضوع البحث هو ان صياغة النظام الانتخابي ومهما كانت من حيث الدقة والبناء الهيكلي الا ان اسس نجاح هذا النظام ترتبط ابتداء بالمواطن ذاته. فهو المادة الاولية الاساسية التي تعتمد عليها فكرة الانتخاب عموما ... لذلك فان اشتراك او عزوف الناخب عن المشاركة في العملية الانتخابية ترتبط اساسا بما سيخلفه الانتخاب من اثار وهذا يعني ان تحديد الافضلية لنظام انتخابي ما لا ترتبط فقط بما يقوم عليه هذا النظام او ذاك بل يرتبط اصلا بالاثار الواقعية التي يخلفها هذا النظام او ذاك.

المطلب الاول: الاثار المترتب على الأخذ بنظام التمثيل النسبي

The first requirement: the effects of adopting the proportional representation system

يمكن القول ان التطبيقات التي جاءت وفق هذا النظام، تباينت بشكل او بأخر مع تباين الظروف التي احاطت بكل تجربة، على اختلاف النتائج المترتبة عليها، الا ان ذلك لا يمنع ان تكون هنالك بعض الاثار المشتركة التي اتحدت فيها التطبيقات، المتعلقة بهذا النشاط،

وعموما يمكن ابراز الاثار التي عليها الاخذ بهذا النظام وفق الاتي:

الفرع الاول: اثار التمثيل النسبي من حيث الناخب

The first section: The effects of proportional representation in terms of voters

ان الناخب وفق هذا النظام عادة ما يكون ناخبا مصلحيا بفكرة الواقعية قبل المبادئ والثوابت التي يؤمن بها، والسبب في ذلك انه يقوم بانتخاب قوائم حزبية على الاغلب كثيرا ما تتسم بعدم التالف والانسجام بين مكوناتها لذلك نجد ان الناخب يكون امام خيارات متعددة وعليه الاختيار فيما بينها وفق اكثر المصالح التي يحققها انيا وواقعيا، وهنا ووفق او بموجب النظام الانتخابي لا يستطيع ان يختار الحزب الذي يؤمن بأفكاره لأنه ببساطة لا توجد قوائم او قائمة خاصة بهذا الحزب بمعنى اخر ان الناخب لا يعتمد على الايدولوجية بقدر اعتماده على ما يحققه من مصلحة في اختيار هذه القائمة او تلك.

اما من حيث حجم المشاركة في الانتخابات التي تجري وفق هذا النظام، فهي عادة ما تكون بنسب متوسطة وتميل الى الانخفاض في اغلب الاحيان، وهذا يعود الى ما قدمناه من ان هنالك صعوبة، في اشتراك حزب او تيار سياسي في الانتخابات بأسمة وكيانه المنفرد مالم يشترك مع احزاب وتيارات سياسية اخرى، وهو ما يدفع بعض الناخبين احيانا الى العزوف عن المشاركة في الانتخابات لعدم قناعتهم باختيار احزاب اخرى، بحجة الحلف مع حزبهم الذي يريدونه او يؤيدونه.

ومثال ذلك الانتخابات التشريعية في كان الاول لعام ٢٠٠٥ في العراق، وبالاستناد (الى قانون الانتخاب رقم ١٦ لعام ٢٠٠٥)، حيث تم اجراء الانتخابات التشريعية العراقية في ١٥ كانون الاول ٢٠٠٥، اذ تنافس فيها ٢٢٨ كيانا سياسيا و٢١ اتلافا، يتنافسون على ٢٧٥ مقعدا حيث شارك في التصويت ١١٨٨٨٩٠٩ من مجموع ١٥٥٦٨٧٠٢، وبلغت نسبة التصويت فيها (٧٦%).

اما انتخابات التشريعية لعام ٢٠١٠ اجريت الانتخابات في ٧ اذار وفقا لقانون الانتخابات[١] حيث تنافس فيها ٨٩ كيانا سياسيا على ٣٢٥ مقعدا من مقاعد مجلس النواب، وشارك في التصويت ١١٨٨٨٩٠٦ من أصل او مجموع ١٩٢٤٠٠٩٢ ناخب بنسبة

[١] قانون الانتخابات رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٩.

تصويت بلغت (٦٣%) ففي هذه الانتخابات هنالك انخفاض عما هو موجود في انتخابات ٢٠٠٥ وهناك عزوف انتخابي من المشاركة في الانتخابات.

اما الانتخابات التشريعية اجريت في ٣٠ نيسان لعام ٢٠١٤[١] حيث تنافس فيها ١٠٧ كيانا سياسيا على ٣٢٨ مقعدا من مقاعد مجلس النواب العراقي حيث بلغت نسبة التصويت (٦٢%).

اما بالسنبة لانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٨ حيث بلغت نسبه التصويت فيها (٤٤%) اذ شهدت الانتخابات العراقية لسنة ٢٠١٨ انخفاضا كبيرا في التصويت كما بينا سابقا بحيث ادت الى بروز ظاهرة تعرف بعزوف المواطنين[٢] من المشاركة في الانتخابات مقارنة بأول انتخابات تشريعية في عام ٢٠٠٥، وكما لاحظنا ان التدني بنسبة التصويت منذ ٢٠٠٣، انما هو اشارة واضحة الى غياب المشاركة السياسية لدى الناخب، ويمكن ارجاع السبب في بروز ظاهرة العزوف عن المشاركة في الانتخابات الى اسباب قانونية، تتعلق بالنظام الانتخابي وهنالك اسباب تتعلق بنظام (سانت ليغو) فهذه الاسباب التي ذكرنا سببت عزوف انتخابي واضح واخرى اسباب سياسية تتعلق بالطبقة الحاكمة والاحزاب السياسية وطريقة اختيار المرشحين والبرامج الانتخابية اقرب ما تكون الى شعارات رنانة يقصد بها التأثير على ارادة الناخب.

وقد ترجع ظاهرة العزوف الى اسباب سياسية كغياب الدور الرقابي على اعمال الحكومة او محاسبة الفاسدين، رغم وجود الكثير من القوانين والهيئات ذات العلاقة.

وكذلك من اسباب العزوف انتشار الفساد الاداري والمالي في جميع مفاصل الدولة وعجزها من القيام بمهامها التنفيذية، والمتمثلة في جعل القوانين المشرعة من قبل البرلمان العراقي موضع التطبيق وايجاد أليات تفعيلها عوضا عن بقاء هذه القوانين اسيرة المجلدات او مجرد حبر على ورق لمصداقيتها او عدالتها من قبل المواطن[٣].

ومن العوامل الاخرى السياسية الاستقطابات الحزبية او الطائفية لدى توزيع المناصب السيادية، وكذلك العراك السياسي حول تسمية المرشح من الحزب الفلاني لذلك المنصب أكثر من النزاع حول مصالح الدولة ذات البنية التحتية المدمرة اثرت بشكل كبير في عزوف الناخبين لأنه يعرف مسبقا يتم توزيع المناصب فقط لأصحاب الاحزاب والنفوذ بعيدا عن الخبرة والكفاءة.

---

[١] استنادا الى قانون الانتخابات رقم ٤٥ لعام ٢٠١٣.

[٢] يعرف العزوف الانتخابي يعني العزوف الامتناع عن المشاركة في التصويت في الانتخاب او التصويت او الاستفتاء، والامتناع هو موقف لأولئك الذين يمتنعون عن التصويت بطريقة تطوعية اولا، وهي الظواهر التي تقود الافراد لكي لا يصوتوا، ويعرف العزوف على انه ظاهرة بالغة الاهمية لأنه لا يعتبر بالمعنى الضيق قرارا متعمدا بعدم التصويت، غير انه اصبح يطلق على جميع من لا يقترعون لأنصافهم باللامبالاة وفقدان الاهتمام بالأمور الخارجية عن نظاف الاسرة الضيق، او انهم يشعرون بالاغتراب في الحياة العامة، اما الذين يعتمدون الامتناع عن التصويت فهم في العادة يعبرون عن آرائهم الخاصة ينظر فتحي زيغمي، العزوف الانتخابي والشرعية والديمقراطية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ٢٠١٣، ص١٧. وينظر ايضا محمد صالح شطيب، ظاهرة العزوف عن الانتخابات في الدول العربية عام ٢٠١٨ (العراق نموذجا)، مجلة دراسات الاقليمية، جامعة الموصل، نينوى، المجلد ١٤، عدد ٤٥، ٢٠٢٠.

[٣] ينظر المادة (١٠٢) الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

وكذلك ايضا من عزوف الناخب عن المشاركة في الانتخابات تأخير تشكيل الحكومة حيث اضحى ذلك التأخير عرفا دستوريا من عام ٢٠٠٣، بعد اعلان النتائج النهائية للانتخابات التشريعية من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ندخل في دوامة تشكيل الحكومة وتستغرق عدة شهور حتى يتم تشكيل الحكومة. والجدير بالذكر خضوع الترشيح لمنصب معين للأحزاب السياسية دون الاخذ بنظر الاعتبار مسألة النزاهة او الكفاءة او المهنية او الخبرة، وبالتالي فان المرشح الذي لا يتوافر فيه الكفاءة او الخبرة من قبل حزب سياسي ستكون له فرصة كبيرة بالفوز بمقعد نيابي مقارنة بمرشح مستقل لدية خبر كافيه[١].

ومن العوامل الاخرى لعزوف الناخب الوعي السياسي لدى الناخب وقدرته على تمييز المرشحين والاحزاب السياسية وتقييم برامجهم الانتخابية دور فعال في المقاطعة السياسية التي حدثت، اذ ان المواطن العراقي الذي كان يخضع لحكم الحزب الواحد والعزلة عن المجتمع الدولي ثم التوجه الى الديمقراطية بشكل عشوائي وترحيبه بالأحزاب السياسية دون تفكير مسبق.

وكذلك الحال بالنسبة لعدم استيعاب المرشح لدوره النيابي بعد فوزه بمقعد نيابي ان المرشح من خلال المناظرات وغيرها لم يفهم المرشح لدوره النيابي بعد فوزه بالانتخابات، ويتجلى ذلك من خلال وعوده بتقديم الخدمات او توفير فرص عمل او مشاريع تنموية وما الى ذلك يعد هذا الاجراء من عمل السلطة التنفيذية.

في حين ينحصر عمل النائب في سن القوانين او تعديلها او الغائها والرقابة على اعمال الحكومة، كما هو وارد في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥[٢] ومن المستغرب هنا ان لا يكون المرشح لهيئة التشريعية على المام بواجبة تجاه الدولة وناخبيه، علما ان واجباته مدونة بنصوص صريحة في صلب الوثيقة الدستورية.

وكذلك ايضا من العوامل السياسية لعزوف الناخب هي ظاهرة شراء الاصوات تلجا بعض الحكومات الى اقرار مبدأ تمويل الحملات الانتخابية كوسيله يراد بها الحد من تأثير الاموال على نتيجة الانتخابات ولعل هذه احدى الظواهر السلبية في الانتخابات العراقية النيابية، هي ظاهرة شراء الاصوات من المواطنين، وان كان يتم بخفي في الدورات السابقة فأنها اصبحت تعلن عنها صراحة من قبل المرشحين تستغل بذلك ضعف المواطنين المادية وحاجتهم التي تجبرهم على تقبل المساعدات وان كانت موسمية كل أربع سنوات[٣].

ومن الامثلة الاخرى على عزوف الناخب من خوض الانتخابات ففي الجزائز شهدت انتخابات ٢٠٠٧ نتائج مغايرة تماما لنتائج الانتخابات التشريعية التي سبقتها حيث عرفت، نسبة المشاركة فيها الى (٣٦%) وهذا الرقم منخفض جدا عن انتخابات

---

[١] د. عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٩٨، ص٣٥٣

[٢] ينظر المادة ٦١ من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

[٣] ايمن احمد محمد، ملامح التغيير في البنية السياسية العراقية بعد الانتخابات العراقية لعام ٢٠١٨، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، صلاح الدين، العدد ٢٢، ٢٠٢٠، ص١٥٢.

٢٠٠٢ وانتخابات ١٩٩٧ امام تدني نسبة المشاركة هذه اصبحت مسألة الشرعية مطروحة اكثر من ذي قبل، وان هذا التراجع في نسبة المشاركة بتراجع ثقه الشعب الجزائري في ممثلية المنتخبين، والذين يسعون المتاجرة بأصوات الناخبين عوض السعي الجاد من اجل خدمته وتمثيلة تمثيل حقيقي والدفاع عن مصالحة، والسعي لتحقيق مطالبة وتطلعاته، وان هذه المواقف توحي بتراجع كبير في شرعية السلطة وعدم فعالية العمليات الانتخابية كمصدر رئيسي في اكتساب صفة الشرعية.

وفي المقابل ببت السلطة هذا التراجع في نسبة المشاركة السياسية في العملية الانتخابية ان المواطن الجزائري أصبح أكثر تفهما وتشبعا بالثقافة السياسية، مما أصبح يطالب الاحزاب السياسية والطبقة السياسية بأشياء أكثر جدية ومن اسباب العزوف في الجزائر ايضا تفشي الفساد وشراء الذمم هو عاما اساسي يزيد من تعميق الفجوة بين المواطن وصناديق الاقتراع.

اضافة الى ذلك هنالك عامل سلبي يتمثل في اللامبالاة المجانية الذي يعتبرا لعمليه السياسية والانتخابية لعبة لا تستحق المشاركة دون تقديم اسباب مقنعة، وكذلك ظاهرة التحول السياسي والاخلال بالثقافة المجتمعية حيث ان المواطن صوت للمرشح، على اساس انتماء سياسي معين حيث به يرتحل الى انتماء سياسي اخر ضاربا عرض الحائط المبدأ التعاقدي بينة وبين المواطن دون مراعاة لمشاعر المواطن الذي اعطاه الثقة.

ومن الاسباب الاخرى التي ادت الى عزوف الناخب تعقد نمط الاقتراع حيث ان اغلب الناخبين يتعذر عليهم فهم هذا النمط اضافة الى التقطيع الانتخابي المتحكم فيه احيانا وهندسته وفق المصالح والاهداف المرجوة للإدارة، وكذلك الحال التهافت المرضي على الكرسي والمناصب والتلاسن بين الفاعلين السياسيين على مرأى ومسمع وسائل الاعلام المرئي والمكتوب عند قرب كل محطة انتخابية وهذا ما يزيد تعميق الفجوة بين المواطن والعمل السياسي ما يؤدي الى عزوف الناخب من المشاركة في الانتخابات البرلمانية.

ومن العوامل الاخرى مواقف الاحزاب وبرامجها وخطاباتها في كثير من الاحيان متشابهة، وعدم وضعها لبرنامج مجتمعي شامل وحداثي يلمس مكان الخلل والحلول الناجعة والواقعية لهذا الخلل علاوة على ذلك افتقاد جل الاحزاب الى عنصر الديمقراطية الداخلية في هياكلها وعدم تشبيها مما يكرس الزعامات والكاريزما السياسية.

وكذلك اطروحات تتماشى اكثر مع التغيرات والتطورات الحاصلة على المستوى الوطني والدولي، ومع ذلك ان هذه النسبة لا تضر بمصداقية البرلمان المنبثق عن هذه العملية، خاصة اذا قورنت هذه النسبة مع ما موجود في الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الامريكية التي بلغت احسن مشاركة فيها نسبة (٤٠%) وكذلك ايطاليا لا تتعدى نسبة (٣٠%) وعلية ان المشاركة في الانتخابات جدا مهمة على اعتبار لها مقياس

رئيسي الذي تقاس به شرعية السلطة والنظام الحاكمين او المنبثقين منها، حيث ان التراجع الكبير في نسبة المشاركة السياسية في العملية الانتخابية يضر بشرعيتها[١].

ومن الامثلة الاخرى على عزوف الناخب عن المشاركة في الانتخابات انتخابات اليابان عام ٢٠٠٠ اذ بلغت نسبة المشاركة (٦٢%) في حين بلغت انتخابات ايلول ٢٠٠٣ بلغت نسبة المشاركة منخفضه عن الانتخابات السابقة اذ بلغت هذه الانتخابات نسبة (٥٩%) والملاحظ هنا على انتخابات ١٩٩٦ شهدت اقبالا ضعيفا من الشعب الياباني اذلا تتجاوز نسبة المشاركة عن (٥٠%) من عدد الناخبين المسجلين الذي بلغ عددهم ٩٨ مليون ناخب[٢].

والجدير بالذكر ان هذا أدنى مستوى للمشاركة بالانتخابات شهدته البلاد منذ تطبيق الدستور عام ١٩٤٧ وان سبب التراجع وعزوف الناخب عن المشاركة هو عدم ثقة الناخبين بالأحزاب السياسية، الى تزايد الاقتناع بتشابه السياسات التي تطرحها برامج الاحزاب السياسية حول مسائل تهم الناخب الياباني، منها مصير ضريبة الدخل والاصلاح الاداري والسياسي فالاختلافات التي ظهرت في البرامج المقدمة من هذه الاحزاب لم تمس جوهر هذه القضايا بل انصبت على بعض الجوانب الهامشية لها[٣].

اما في المغرب ايضا وجود عزوف انتخابي حيث بلغت نسبة التصويت في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٧ بنسبة (٤٣%) في حين ان انتخابات ٢٠١١ بلغت (٣٧%) ايضا هنالك عزوف انتخابي عن المشاركة في الانتخابات هنالك تراج كبير بالمشاركة لفقدان الثقة بين الناخب والسلطة[٤].

اما في ايطاليا ايضا هنالك عزوف انتخابي من قبل الناخبين حيث ان ايطاليا كانت تتميز بأعلى معدلات[٥] مشاركة انتخابية اذ كانت دائما معدلات المشاركة في الانتخابات العامة، تتجاوز حاجز (٨٠%) لكنها تراجعت خلال الدورتين الانتخابيتين[٦] حيث سجلت مراكز الاحصاء نسبة مشاركة لا تتجاوز (٧٠%) في انتخابات ٢٠١٨ وما بعدها وهذا يعتبر تراجعا تاريخيا في نسب المشاركة الانتخابية[٧].

الفرع الثاني: من حيث السلطة السياسية

The second section: in terms of political power

بينا ان الانتخابات هي الطريق المعتاد اليوم (تقريبا) لقيام السلطة السياسية في الدولة، وهنا نجد وفي مجال حديثنا عن التمثيل النسبي ان السلطة الناشئة، عن انتخابات

---

[١] إسماعيل حسن السيد، النظام السياسي للولايات المتحدة الامريكية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٧، ص٤٥.

[2] Japans political partis: file, A Keizai koho center, Economic Social trends, 2003, htm, P3.

[٣] المصدر نفسه

[٤] احمد وحيمان، العزوف السياسي بالمغرب، دارة اداكوم، الرباط، ط١، ٢٠٠٧، ص١٨.

[٥] احمد حسين، الانتخابات البرلمانية الإيطالية وصمود اليمين الشعبوي، المركز العزي للأبحاث ودراسات السياسية، الدوحة، ٢٠١٨، ص٣.

[٦] د حسان محمد شفيق العاني، النظم السياسية في الجزائر ايطاليا وفرنسا، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٨٨، ص١٤٠.

[٧] اندرو رينولدز واخرون، انواع النظم الانتخابية، ترجمة كرستنا خوشبا بتو، مؤسسة موكرياني للبحوث والدراسات، ط١، ٢٠٠٧، ص١٦٦.

هذا النظام وكما هو معلوم هي سلطة ائتلافية عادتا تشكل من عدة احزاب وتيارات وكيانات، سياسية تتفاوت في الاصوات التي نفسها في الانتخابات، لكنها تتحد في مسألة تشكيل السلطة.

لكن هذا الاتحاد ورغم قيامة على فكرة التوسع في تمثيل الارادة العامة تمثيل حثيثي، الا انه يؤدي حتما وكما اظهرت الوقائع الى وجود سلطة سياسية لا نقول ضعيفة ولكنها ليست قوية بنفس الوقت بالقدر الذي تستطيع من خلاله تحقيق اهداف السياسة العامة، التي جاءت من اجلها والسبب في ذلك يكمن في ان اتحاد هذه الاحزاب في تشكيل السلطة السياسية لم يكن مبني على وحدة الاهداف والمبادئ بل كان مبني، على فكرة الغنيمة في الاستئثار بجزء من السلطة السياسية ودليل ذلك وجود احزاب ذات توجهات علمانية متحالفة مع احزاب ذات توجهات دينية رغم البون الشاسع الذي يفرق بين مبادئ حزب عن حزب اخر فتتحالف هذه الاحزاب كما قنا الاحزاب العلمانية مع احزاب دينية ورغم الاختلاف بينها لكنها فضلت بذلك مصالحها الشخصية وبنفس الوقت مصالح حزبها السياسي وضربت بذلك مبادئ الحزب راسا على عقب ومثال على ذلك تحالف سائرون نحو الاصلاح مع الحزب الشيوعي العراقي.

وقد يقول القائل لماذا نفترض وجود تعارض مستقبلا بين مكونات هذه التحالفات وللإجابة عن ذلك نقول ان يكن كل حزب من احزاب متحالفة انصارها ومؤيديها والذين تعمل على تهيئتهم للانتخابات القادمة، ولأيمكن مع وجود هذا الهدف ان تكون هنالك سياسة حزبية تتنازل فيها عن الثوابت التي يقوم عليها الحزب والتي يؤمن بها اتباعه، فلا يمكن ان نتصور مثلا ان يوافق حزب ذو توجه ديني على تشريع قانون فيه مخالفة شرعية صريحة، لا نه يكون بذلك قد ناقض المبادئ التي يعلنها صراحتا والتي يخاطب اتباعه عادة وكذلك الحال مع الاحزاب المدنية عندما تتحالف مع الاحزاب الدينية.

من جانب اخر اشتراك احزاب وكيانات متعددة في تشكيل السلطة السياسية مع ما تحمله من تناقضات لن يكون الهدف منه تحقيق سياسة عامة واحدة للجميع بقدر ما يكون اشتراكها ضرورة اوجدتها اسس النظام الانتخابي الموجود في الدولة ولتوضيح ذلك نقول:

ان ما تهدف اليه عادة الاحزاب التي تؤمن بفكرة السلطة المركزية يحتاج عند التطبيق ان تتخذ اجراءات لسياسة عامة معينة بهذا الصدد، وهي بالتأكيد منافية ومناهضه للأساسيات التي تتبعها الاحزاب التي تؤمن بوجود اعتدال او اضعاف السلطة المركزية او السلطات المركزية مقارنة بالسلطات المحلية ويظهر، اثر ذلك في فشل الكثير من الحكومات قبل اتمام دوراتها الانتخابية لوصول هذه الحكومات الائتلافية الى نقطة معينة يستحيل معها ان يكون هنالك امكانية التلافي بين المكونات المتنافرة فكريا مثال على ذلك استقالة الحكومة العراقية عام ٢٠١٩ قبل انتهاء المدة المقررة لها (اي قل انتهاء الدورة الانتخابية المقررة) نتيجة الضغط الشعبي واستقالة الرئيس الايطالي، في ٢٥ نيسان ١٩٩٢ (كوسغا جوليو) حيث كانت هذه الاستقالة نتيجة اسباب سياسية وضغوطات شعبية وتكاثر الازمات الوزارية واتهام حكومته بالفضائح المالية المنسوبة

لها ونتيجة هذه الازمات وضغط المعارضة على هذه الحكومة استقالت هذه الحكومة وكذلك ايضا استقالة الرئيس البيروفي عام ٢٠٠٠ والذي تبدو استقالته استقالة ارادية لكنها في الواقع جاءت اثر فضيحة سياسة – مالية وكذلك اتهامه بدفع الرشوة لاحد نواب المعارضة بغية الحصول على تأييد المواقف الحكومية في البرلمان الا ان المعارضة، بقت تطالبه بالاستقالة فورا على قرار ذلك اختار الرئيس الاستقالة قبل ان يقيله البرلمان[١].

كذلك ايضا استقالة الرئيس الجورجي (ادورد شيفارد نادزة) عام ٢٠٠٣ بسبب تظاهرات احتجاجات الشعبية الكبيرة مما ادى الى استقالة الحكومة بأكملها خوفا من زعزعة الوضع في جورجيا.

وإذا كان حديثنا عن السلطة يفهم منه الحكومات او السلطة التنفيذية في أكثر الاحيان فأن أثر هذا النظام سوف ينعكس على واقع السلطة التشريعية، ايضا ففي الدول التي تأخذ بهذا النظام عادة ما يكون التأخر في اقرار القوانين، داخل الدولة لوجود توجهات وافكار مختلفة داخل المجلس النيابي.

كما ان القوانين التي تقرر وتنفذ تتسم عادة بالضعف في مجال الصياغة والتنفيذ، فالقوانين هنا تعمل على جمع وجهات النظر المختلفة قدر الامكان وهذا سيؤدي الى وجود نصوص هدفها ارضاء توجهات الاحزاب البرلمانية قبل تحقيقها للصالح العام.

لكن قد يسأل سائلا ان هنالك احزاب مسيطرة ولها اغلبية واضحة ومريحه وتستطيع ان تفرض ارادتها كما تريده؟

للإجابة على ذلك نقول ان وجود احزاب جماهيرية او احزاب كبيرة، امر مفروغ منه لكننا نتحدث عن هذه الاحزاب عند الانتخابات تدخل عادة بتحالفات مع مكونات واحزاب اخرى لتضمن ما يسمى ب (الفوز المريح) في الانتخابات لذلك هي ملزمة وفق اليات العمل الانتخابي، هنا ان تأخذ بنظر الاعتبار وجهة نظر الاحزاب الاخرى المتحالفة معها فهي تفكر ايضا بإقامة تحالفات طويلة لا تقتصر على دورة انتخابية واحدة وهي غير مستعدة ان تخسر حلفائها لصالح منافسين اخرين.

ومن جانب اخر ان أثر هذا النظام على السلطة التشريعية لا يظهر في مسألة تشريع القوانين فحسب وانما يظهر في الواجب الاخر الذي تقوم به السلطة التشريعية وهو واجب الرقابة البرلمانية.

فالمعارضة البرلمانية وفق هذا النظام عادة ما تكون مرهونة بمصالح الاحزاب قبل الحديث عن المصالح العامة او الخروقات الدستورية والقانونية التي يمكن ان تقوم بها السلطة التنفيذية.

وان هذه المعارضة يمكن ان نسميها بالمعارضة المتقطعة التي تكون يوم مع التوجه الحكومي ويوم اخر مناهضه له تدفعها في ذلك مصلحة الجهة القائمة بالمعارضة.

---

[١] د يحيى الجمل، الانظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦، ص٣٢.

ولا يمكن القول كما اثبتت الوقائع ان هذه المعارضة تعارض الحكومة عندما تخرق القانون، وهي مؤيده لها عند عدم وجود هذا الخرق، لان المعارضة البرلمانية عادتا لا تنظر الى الشكل والاجراءات تنظر ايضا الى الاهداف والغايات التي تريد السلطة تحقيقها وهي دائما مرهونة بالظرف الذي يحيط بالمعارضة.

وبمعنى اخر لا توجد هنالك ثوابت حقيقية تسير عليها المعارضة البرلمانية في القيام بعملها ومع افتراض تحريك المعارضة البرلمانية، بوسائلها وصورها المختلفة (السؤال والاستجواب وطرح موضوع عام للنقاش) الا ان هذا التحريك يتأخر احيانا بمعارضة ذاتية، من قبل الحلفاء داخل المجلس النيابي لأنها على سبيل المثال تمس ممثليهم في الحكومة وما يؤكد ذلك هنالك انخفاض بتحريك الرقابة البرلمانية في النظم السياسية التي تأخذ بنظام التمثيل النسبي.

وحتى في حال قيام المعارضة بتحريك وسائلها المختلفة الا انها عادة لأتحقق الهدف الذي من آجلة حركت الرقابة فلا توجد مسؤولية تجاه وزير او رئيس حكومة خاضع للرقابة البرلمانية، وبتعبير اخر ان المعارضة هنا تؤمن بفكرة تنبيه السلطة او مراعات لمشاعر الرأي العام والناخب الوطني عن قيامها بهذا العمل داخل قبة البرلمان دون قيامها بدورها الحقيقي بالرقابة البرلمانية وان هذا العمل يدخل ضمن واجبها الرقابي التشريعي.

المطلب الثاني: الاثار المترتبة على الاخذ بنظام الاغلبية

The second requirement: The effects of adopting the majority system

يعتبر نظام الاغلبية من أقدم النظم الانتخابية، تطبيقا بل ان أكثر الديمقراطيات العريقة لا تزال تعمل بهذا النوع من النظم الانتخابية، ورغم اختلاف بعض التفصيلات التي تبرر هذا النظام في دولة على حساب دولة اخرى، الا انه يمكن القول ان هنالك اثار مشتركة يتركها هذا النظام عند تطبيقه.

سنتناول هذا المطلب في فرعين سنتناول في الفرع الاول منه اثارة من حيث الناخب، اما في الفرع الثاني سنتناول اثارة من حيث السلطة السياسية وعلى النحو الاتي:

الفرع الاول: اثار نظام الاغلبية على الناخب

The first section: The effects of the majority system on the voter

يذهب البعض الا ان نظام الاغلبية هو النظام الحقيقي والواقعي لترجمة فكرة الديمقراطية، القائم على اساس حكم الاغلبية من الجمهور، فالديمقراطية التي تعني ممارسة الشعب للسلطة السياسية انتهت منذ زمن بعيد الى اعتماد فكرة التمثيل النيابي، وعليه ان اتساع المساحات الجغرافية والنمو السكاني الواسع جدا جعل من غير الممكن واقعيا ان يشترك جميع افراد الشعب في وقت واحد ومكان واحد لممارسة السلطة السياسية[١] كما كان يحدث في مدن (اثينا القديمة).

[١] د محمد نصر مهنا، في نظرية الدولة والنظم السياسية ن المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ٢٠٠١، ص ١١٢.

لذلك كان السبيل لتحقيق فكرة الديمقراطية هي في حق الشعب في اختيار من يمارس عنه السلطة السياسية، وكانت فكرة الاغلبية هي اولى الافكار واهمها التي جسدها المفكرون آنذاك، في ان من يمثل الشعب في السلطة هو من يحصل على اكبر تأييد من الجماهير الشعبية، لذلك فأن هذا النظام ومنذ البداية كان يرتكز على قيام المكونات السياسية بتقديم كل ما يجعل الناخب مقتنعا بهذه الجهة على حساب جهة اخرى وهو ما جعل هنالك علاقة وثيقة تتعدى احيانا حدود علاقة السلطة السياسية مع افراد الشعب الى حالة تجعل هنالك نوعا من الترابط الفكري والاجتماعي بين الناخب وافراد عائلته، من بعدة مع الجهة او الحزب السياسي الذي ينتخبه.

وعلية ان الامر القى بظلاله او بأثره على حجم المشاركة في الانتخابات في الدول التي تعمل وفق نظام الاغلبية فهذه التطبيقات تشير الى ارتفاع مستويات المشاركة بشكل مستمر، او على الاقل انها تشهد عادة مشاركة أكثر من نصف افراد الشعب في اي انتخابات تجري في الدولة ومثال على ذلك ان الانتخابات في الولايات المتحدة الامريكية لسنة ٢٠٢٠ شهدت اعلى نسبة اقبال وهي الاعلى منذ سنة ١٩٠٠ اذ بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات هي (٧٣%) لسنة ٢٠٢٠[١].

وعليه وكما بينا مقدما، الى ان الناخب في هذا النظام لا ينظر الى مشروع المشاركة بعين سياسية فقط بل ينظر اليها باعتبارها واجبا تمليه عليه العلاقة التاريخية والعقائدية التي تربطه بالحزب الذي ينتخبه وبصرف النظر عن ايمانه بفوز الحزب في الانتخابات من عدمه.

ففي بريطانيا يشهد التاريخ الانتخابي لهذه الدولة مواظبة جمهور كل حزب على انتخاب هذا الحزب، سواء كانت المؤشرات تدل على فوز الحزب او تشكيله لحكومة المعارضة البرلمانية، فليس من السهل ان يتغير مزاج الناخب الخاص (بحزب العمال البريطاني) مثلا نحو حزب المحافظين بين انتخابات واخرى وهو ذات الامر الذي يجري بحق الناخب الخاص بحزب (المحافظين).

وكذلك الحال مع الاحزاب السياسية في الولايات المتحدة الامريكية فنظرة بسيطة الى الدراسات والتقارير الخاصة بالمشاركة الانتخابية نجد ان هنالك ولايات كاملة محدد تصويتها، ابتداء من الحزب الجمهوري او الديمقراطي مما يدل على قناعة هذه الدراسات او غيرها في ان الناخب، في هذه الولاية غير مستعد لأن يغير بوصلته السياسية من حزب الى اخر لمجرد تغيير سياسة ما هنا أوهناك.

وعندما نتحدث عن هذا الامر فإننا نتحدث عنه باعتباره قاعدة عامة تشمل اغلب الناخبين، ولا يغير من ذلك وجود حالات فردية، يذهب فيها الناخب الى انتخاب حزب غير الذي يرتبط به بشكل او بأخر فمثل هذه الممارسات لا تغير كثيرا في الخارطة الانتخابية الي يقوم عليها هذا النظام.

---

[١] اسماعيل حسن السيد، مصدر سابق، ص٢٣٣.

واذا كانت الدول العريقة ديمقراطيا تستند الى هذا النوع من النظم الذي يشهد مشاركة كبيرة، من قبل الناخبين، فأن هذا الامر ينطبق ايضا حتى على الدول الفتية او حديثه العهد بالديمقراطية ومن هذه الدول دولة السنغال حيث شهدت اقبالا واسع للمشاركة في الانتخابات ٢٠١٩ اذ بلغت نسبة المشاركة فيها (٦٢%) حيث تشهد المشاركات الانتخابية نمو واسع وتطور في مستويات المشاركة فإذا ما قلنا ان الناخب في هذه الدولة لم يخضع لذات الاعتبارات التي خضع لها الناخب في دوله قديمة من حيث الديمقراطية الا الناخب يرتبط، مع الحزب السياسي ارتباط من نوع اخر تملية علية العلاقة الشخصية التي ترتبط بين الناخب ومن يرشحه الحزب السياسي، لان الحزب لأنه يمثل الحزب السياسي في السلطة، وهنا يأتي دور العلاقات الاجتماعية والشخصية وعلاقة القرابة والصداقة التي تجتمع الناخب مع الشخص الذي ينتمي لحزب معين اي حزب سياسي معين وهذا ما يزيد من حجم المشاركة الشعبية في الانتخابات.

لذلك يمكن القول ان المشاركة الواسعة التي يخلقها نظام الاغلبية، لا تعتمد على ما يمثله النظام ذاته بل انها مرهونة بطبيعة الناخب في كل دوله، ففي دوله معينة وجدنا ان المشاركة كانت تعتمد على العلاقة التي تربط الناخب بالحزب السياسي كرمز او شخصية معنوية، في حين نجد هذه العلاقة في الدول اقل تاريخيا في الافكار الديمقراطية، التي كانت تقوم على اساس العلاقة الشخصية التي تربط الناخب بأحد المرشحين بغض النظر عن الحزب السياسي الذي يمثله، اذ ان هنالك فرق كبير بين الاثنين، ولكنهما يحققان نفس الغرض من تحقيق مشاركة شعبية جيده على اقل تقدير في كل انتخابات.

ولكن قد يقول قائل الا تدخل المصالح الواقعية، والتي كانت لها أثر (في التمثيل النسبي) كمؤثر في خيارات الناخب وبالتالي امكانية اختيار حزب على حساب حزب اخر.

للإجابة على ذلك نقول ان هذه المصالح كانت موجودة في نظام (التمثيل النسبي) باعتبار ان الناخب حر باختياره لمن يمثل مصلحته الشخصية او الواقعية، هذا لا يؤثر على اختيار الحزب الذي ينتمي الية بشكل او باخر مع وجود نظام القائمة المعتمدة هناك عادة، الا ان نظام الاغلبية هنا باعتماده لفكرة ان الفائز يستحوذ على كل شيء من مناصب ادارية وهذا ما معمول به في الولايات المتحدة الامريكية ان الفائز في الانتخابات سيستولي على جميع المناصب الموجودة في الدولة بمجرد فوز احد الاحزاب سواء كان الحزب الجمهوري او الديمقراطي وهذا ما يسمى بفكرة (بالمغانم) اي ان فوز احدى الاحزاب سيقوم الحزب الفائز بتعيين جميع الموالين له في المناصب العليا.

وعليه مما يجعل تفكير الناخب متجه في طريق واحد وهو عدم التفكير في اختيار حزب اخر، الا ان هذا الاختيار سيذهب بحزبه الى خساره الانتخابات، لذلك نجد ان من اثار هذا النظام وما افرزته في الواقع في الولايات المتحدة الامريكية في نظام الغنائم الوظيفية، التي كان سائد في التنظيم الاداري ومستمرا لحد هذه اللحظة بصور واعتبارات اخرى اي بتعبير اخر ان الناخب هنا ورغم قناعته ان ما يقدمه الحزب

المنافس هو اهم واكثر نفعا الا ان التربية التي نشا عليها تجعله يعتقد انه لن يكون له نصيب من هذه المرحلة مادام حزبه السياسي لن يكون له وجود في السلطة وكما قدمنا ان الفائز في الانتخابات يستحوذ بشكل او بأخر على اكثر مقاليد الامور بالدولة اثناء الدورة الانتخابية التي يفوز بها.

الفرع الثاني: اثر نظام الاغلبية من حيث السلطة السياسية

The second section: The impact of the majority system in terms of political power

ان نجاح الانتخابات في دولة وقيامها على اسس صحيحه وواقعية يرتبط اساسا بنجاح السلطة السياسية الناشئة عن هذه الانتخابات، ويجب ان نوضح ان تقدير نجاح السلطة السياسية من عدمه يرتبط بالوعي والفكر السياسي لمن يقوم بتقدير هذا النجاح من عدمه.

بمعنى اخر ان هو هذا النجاح في تقدير هذه الفئة او تلك قد لا يكون كذلك في تقدير فئة ثالثة الا ان الحديث، عن اثر نظام الاغلبية على السلطة السياسية يجعلنا نقول ان هذا النظام يشهد عادة، ولاده حكومة مستقرة، وهذا الاستقرار السياسي هو من عناصر نجاح السلطة السياسية، ان الاستقرار يعود الى ان نظام الاغلبية بما يقوم عليه من وجوب فوز مرشح واحد يجعل من طبيعة الحكومة المنتخبة قائمة افتراضا على اساس فكر ولون سياسي واحد، ونجد لهذا الامر تطبيقا في اغلب الدول ان لم نقل جميع الدول التي تأخذ بنظام الاغلبية فالحكومات الناشئة فيها دائما تمثل فكر سياسي واحد كما هو الحال في بريطانيا وامريكا[١].

اطبعا لا ينكر انها تشهد تناوب في السلطة احيانا الا، ان هذ التناوب لا يغير في حقيقية السلطة السياسية في هذه الدورة النيابية، او تلك معبرة عن رأي سياسي واحد لذلك، تكون سياسة الحكومات في هذه الدول متسمة احيانا بالثبات والاستقرار لأنها مكونه من اعضاء يدينون بالولاء لفكر او حزب سياسي واحد[٢].

ولكن يقول قائل الا يكون هذا الامر متناقضا لفكرة الديمقراطية ذاتها التي لم تقم على اساس استئثار فئة او فرد بجميع الامور السياسية على حساب الاخرين.

وللإجابة على ذلك نقول ان فكرة الديمقراطية تقوم في أصلها على مشاركة الشعب في صنع السلطة السياسية وضمان الثوابت الخاصة بحقوق الانسان، من الانتهاك واستبداد السلطة، لان دورها ينحصر في تحديد من هو المؤهل لممارسة السلطة، وليس من المنطق ان تقول ان سياسة ما يجب ان تحضي بموافقة جميع الافراد. من جانب اخر ان من خسر الانتخابات توافرت له نفس الفرص التي توافرت للحزب الفائز في الانتخابات، وبالتالي لا يمكن ان نقول تشكيل السلطة السياسية يجب ان يقوم على استرضاء مشاعر وقناعات الاخرين الذين لم يفلحوا بالفوز بالانتخابات، وعلى هذا

---

[١] سليمان عبد العزيز، تاريخ الولايات المتحدة الحديث، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٣، ص٧٧.

[٢] علي جبار دشر، دور المعارضة في أداء السلطة التشريعية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠٢٢، ص٨٨.

الاساس تقوم الفكرة الديمقراطية، ومن قبلها فكرة العقد الاجتماعي (النظرية) حيث ان المتابع لتطور هذه الفكرة يجد انها لم تسعى لتغيير شخص الحاكم بقدر سعيها لإشراك الشعب في اختيار في كل ما يثبت ويؤمن حقوقه الاساسية تجاه الحاكم[١].

اما من حيث فكرة المعارضة التي ينتجها هذا النظام فهي تتسم عادة بالاستقرار والثبات النسبي في النظم القائمة على اساس فكرة الاغلبية، فهذه النظم التي تنتج لون او فكر سياسي واحد في ادارة شؤون السلطة ذاتها ستنتج لنا معارضة من لون وفكر سياسي واحد يمثلها الحزب الذي لم يحض بفرصة الفوز بالانتخابات، وعادة ما تشهد هذه النظم اسس وقواعد وامتيازات ثابته لجهات المعارضة لا تستطيع السلطة الحاكمة المساس بها، وفي هذا احتراما لمن يمثل الجزء الاخر من الشعب الذي يؤيد حزب المعارضة في الانتخابات وفيه ايضا خلق مؤسسة رقابه حقيقيه على اعمال الحكومة.

وعليه فان الحزب المعارض في هذا النظام يتخذ عنوانا للمعارضة منذ البداية ولا تجعل هذه المعارضة مبنية على مصالح او مواقف انية، ونحن لا نعني بذلك ان الحزب المعارض هنا سيقف دائما بوجه الحكومة بكل قراراتها بل على العكس فقد تكون هناك قضايا مصيرية قد يؤيد ما تذهب اليه الحكومة، لكننا نقول ان في القضايا الخلافية لا يمكن ان ننتظر موقف الحزب المعارض متذبذب هنا او هناك بل هو معارض لسياسات الحكومة في مجال معين لا يمكن ان يتغير حسب الاحوال او الظروف وخاصة اذا كان الامر مرتبط بسياسات او افكار الحزب المعارض التي عبر عنها في كانت البرنامج الانتخابي الذي طرحه للناخبين[٢].

ان نظام الاغلبية باعتماده لحزب السلطة الفائز في الانتخابات واعتماده لحزب المعارضة الخاسر في الانتخابات يقوم على اساس عدم اهمال اراء وتوجهات الرأي العام، ولكن بطبيعة مختلفة ما ذهب اليه (نظام التمثيل النسبي) والاخير كما بينا حاول ان يشرك جميع مكونات الرأي العام في السلطة والمعارضة على حد سواء واستنادا الى طبيعة الامر المعروض امام السلطة، في حين ان نظام الاغلبية اعطى معنى اخر لتمثيل الرأي العام وهو تمكين من يمثل الاغلبية من تحقيق ما وعد به الاغلبية من خلال استئثاره بالسلطة، مع تمكين من خسر الانتخابات مع كل ما يملكه، لان يكون رقيب على اعمال الحزب الفائز في الانتخابات وبما يحفظ دستور الدولة وحقوق الانسان من الانتهاكات وهذا يتحقق من خلال اعتراف هذا النظام بالمعارضة كمؤسسة سياسية مستقلة ومعروفه مقدما، لا ان يتركها لمواقف ومصالح وغايات متباينة قد تفعل المعارضة وقد تنكرها في جانب اخر وكنوع من الاعتراف لهذه المعارضة بالصفة الرسمية فأن بعض الدول كبريطانيا او جدت ما يسمى (بحكومة الظل).

مما تقدم نستنتج ان وعلى الرغم من ذلك ان رغبة التغير اي تغير نظام الاغلبية تعود الى مدة سابقة ، الا ان هذا النظام نظام الاغلبية ذو مقبولية واضحة بين الاحزاب

---

[١] علي بقشيش، يعقوب حنان، النظام الانتخابي الأمريكي واثاره السياسية، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد ٢، العدد ٤، ٢٠١٨، ص٩٤.

[2] American Heritage Dictionary. 4th ed. Boston, MA: Houghton Mifflin Company 2000.

والمواطنين لدرجه عالية جدا ، الى درجة اصبح انه جزء من التقاليد السياسية العريقة ، نظرا لما يتمتع به من مميزات اهمها تشكيل الحكومة في مدد قليلة لا مفاوضات طويلة لإقامة ائتلاف مع باقي الاحزاب او المساومة او اجتماعات لانهاية لها مع باقي القوى السياسية ورؤساء الاحزاب ؛ ومن المميزات الاخرى الانتقال بالمرشحين الفائزين الى المجلس بسرعة كبيرة ، فعادة ما تفرز الانتخابات من فائزين وخاسرين واضحين وكل حزب يأخذ موقعة المناسب ؛ فضلا عن انه افضل الانظمة في توفير فرص تبادل للسلطة بين المعارضة والحزب الحاكم وهذا ما يخلق الاستقرار السياسي .

الخاتمة (Conclusion)

في خاتمة البحث وجدنا من المناسب بيان بعض النتائج وتقديم بعض المقترحات المتعلقة بموضوع البحث .

اولا النتائج :

١- ان الانتخاب اصبح الوسيلة الاساسية للتعبير عن الارادة الشعبية ...لا شك ان هناك وسائل وادوات اخرى للتعبير عن هذه الارادة لكنها لا تصل الى حد ما وصلته فكرة الانتخاب من نجاح ونجاعة .

٢- يلعب الوعي الثقافي والسياسي دور مهم وبناء في تشجيع المواطن على المشاركة في الانتخابات العامة ... ولعل ابرز حالات الوعي هو شعور المواطن ان صوته يؤثر فعلا في تحديد من يمارس السلطة لا ان يكون صوته تحصيل حاصل لا يغير من توجه السلطة احيانا نحو السعي لفوز هذا المرشح او ذاك.

٣- رغم ان نجاح النظام الانتخابي يرتبط اصلا بالمواطن ومدى رغبته في المشاركة بالحياة السياسية الا ان ذلك لا يمنع ان التجارب العالمية لدول مختلفة تذهب باتجاه استقرار نظام الاغلبية والثبات النسبي قياسا بنظام التمثيل النسبي.

ثانيا : المقترحات

١- ان يكون اختيار نظام الاغلبية كنظام انتخابي للدولة او الدول التي تشهد وجود احزاب رئيسية متنافسة فيما بينها بعدد محدود جدا.. بتعبير اخر فان الدولة التي يؤثر فيها حزب او اثنين او عدد محدود من الاحزاب يكون من الافضل لها اختيار نظام الاغلبية ...قياسا بالدول التي تشهد صراعا حزبيا بين عدد غير قليل من الاحزاب بما يترك اثر حقيقي وواضح ان اي من هذه الاحزاب لا يستطيع تحقيق الاغلبية الكاملة داخل مجتمع الدولة .

٢- ان تسعى الاحزاب دوما نحو تثقيف انصارها وضمان كسب اصواتهم سواء كسب الحزب الجولة الانتخابية او خسرها . حيث ان ذلك كفيل بضمان استمرا ر تأييد المواطنين لهذا الحزب ان كان في السلطة ام شاغلا لموقع المعارضة البرلمانية .

٣- لتلافي النتائج والاثار السلبية التي تترتب احيانا على هذا النظام الانتخابي او ذاك...ينبغي ان تكون بعض الاجراءات الفاعلة في هذا المجال كإيراد نص دستوري تفصيلي يبين الوقت المحدد لتشكيل الحكومة وترتيب الجزاءات المناسبة لأي تأخير او تذبذب في هذا التشكيل .

المراجع

I: المصادر العربية

١- إسماعيل حسن السيد، النظام السياسي للولايات المتحدة الامريكية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٧.
٢- ايمن احمد محمد، ملامح التغيير في البنية السياسية العراقية بعد الانتخابات العراقية لعام ٢٠١٨، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، صلاح الدين، العدد ٢٢، ٢٠٢٠.
٣- احمد حسين، الانتخابات البرلمانية الإيطالية وصمود اليمين الشعبوي، المركز العزي للأبحاث ودراسات السياسية، الدوحة، ٢٠١٨.
٤- احمد وحيمان، العزوف السياسي بالمغرب، دارة اداكوم، الرباط، ط١، ٢٠٠٧.
٥- اندرو رينولدز واخرون، انواع النظم الانتخابية، ترجمة كرستنا خوشبا بتو، مؤسسة موكرياني للبحوث والدراسات، ط١، ٢٠٠٧،
٦- د حسان محمد شفيق العاني، النظم السياسية في الجزائر ايطاليا وفرنسا، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٨٨.
٧- سليمان عبد العزيز، تاريخ الولايات المتحدة الحديث، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٣.
٨- د. عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٩٨.
٩- علي بقشيش، يعقوب حنان، النظام الانتخابي الأمريكي واثاره السياسية، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد ٢، العدد ٤، ٢٠١٨.
١٠- علي جبار دشر، دور المعارضة في أداء السلطة التشريعية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠٢٢.
١١- فتحي زيغمي، العزوف الانتخابي والشرعية والديمقراطية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ٢٠١٣.
١٢- محمد صالح شطيب، ظاهرة العزوف عن الانتخابات في الدول العربية عام ٢٠١٨ (العراق نموذجا)، مجلة دراسات الاقليمية، جامعة الموصل، نينوى، المجلد ١٤، عدد ٤٥، ٢٠٢٠.
١٣- د محمد نصر مهنا، في نظرية الدولة والنظم السياسية ن المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ٢٠٠١.
١٤- د يحيى الجمل، الانظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦.

II: الدساتير والقوانين:

١- الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.
٢- قانون الانتخابات رقم ٤٥ لعام ٢٠١٣.
٣- قانون الانتخابات رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٩.

III: المصادر الأجنبية/

1- American Heritage Dictionary. 4th ed. Boston, MA: Houghton Mifflin Company 2000.
2- Japans political partis: file, A Keizai koho center, Economic Social trends, 2003, htm.